



استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

2025-2020

أولاً - مقدمة

- 1- تعرض هذه الوثيقة استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية) للفترة ما بين عامي 2020 و2025. اعتمد الجهاز الرئاسي هذه الاستراتيجية في دورته الثامنة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 2- وتسهم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أساسي في زيادة الأمن الغذائي والتغذية وصونه، وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية، ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ.
- 3- وتشمل أهداف المعاهدة الدولية صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي.
- 4- ويسهم تنفيذ المعاهدة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.
- 5- وتشكل استراتيجية تمويل فعالة أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ المعاهدة الدولية، كما أن استعراضها وتحسينها بشكل منتظم يدعم تعزيز آليات المعاهدة الأخرى، مثل النظام المتعدد الأطراف للوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها.

ثانياً - الرؤية والأساس المنطقي والأهداف الاستراتيجية

الرؤية

- 6- رؤية جديدة لاستراتيجية التمويل:

تمكّن استراتيجية التمويل الجهاز الرئاسي، والأطراف المتعاقدة، ووكالات التمويل، والمزارعين، والجهات الفاعلة الأخرى، من تأمين التمويل والموارد الأخرى لتنفيذ برامج المعاهدة الدولية على المدى الطويل وبطريقة منسقة ومتضافرة وفعالة.

الأساس المنطقي

7- يتم تنفيذ المعاهدة الدولية من خلال مجموعة واسعة من الموارد المالية المقدمة عبر مجموعة من القنوات التي تربط بين الشركاء الممكنين في المعاهدة. ويوضح إطار نتائج استراتيجية التمويل المعروض في القسم الثالث تفاصيل إطار التشغيل هذا. وفي حين أن الجهاز الرئاسي قد وضع أدوات رئيسية تحتفظ بالموارد المالية تحت توجيهه ومراقبته (مثل صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها)، وهو يستخدمها للعب دور تحفيزي لسدّ الثغرات وتعزيز التأزر، فإن غالبية الموارد المالية التي تساهم في تنفيذ المعاهدة لا تخضع لسيطرته المباشرة. ولهذا السبب، تسعى استراتيجية التمويل لضمان تعبئة الموارد الكافية من خلال جميع القنوات المذكورة في القسم الثالث، من أجل تنفيذ المعاهدة.

8- اعتمدت استراتيجية التمويل الأولى في عام 2006 وقرّر الجهاز الرئاسي استعراضها في عام 2017 بهدف تحسين أدائها. وتم تعزيز استراتيجية التمويل لتكون أكثر استجابة لاتجاهات التمويل الناشئة، وأكثر مرونة للتكيف مع بيئة متغيرة، ولضمان اتباع نهج تمويل فعال ومتسق عبر آليات المعاهدة. وتأخذ استراتيجية التمويل في الاعتبار الاتجاهات والحقائق العالمية للبيئة المالية، وضرورة صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام.

9- وتدرك الأطراف المتعاقدة أنه يمكن تحسين فرص تمويل تنفيذ المعاهدة الدولية بالتأكيد على أهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وأوجه الترابط مع قضايا التنمية الأخرى، لصانعي القرار الوطنيين والوكالات الإنمائية الوطنية. وتستخدم استراتيجية التمويل هذه نهجاً برامجياً لتعزيز الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء، كما هو مبين في القسم الثالث.

10- وتركز استراتيجية التمويل المحدثة بشكل أكبر على الموارد المختلفة عن تلك التي يقدمها صندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك عن طريق معالجة التعاون مع الآليات الدولية الأخرى وتحسين الإبلاغ عن التمويل الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف للأنشطة ذات الصلة بتنفيذ المعاهدة.

11- وهي تستند إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة في إدارة الموارد الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة، ولا سيما صندوق تقاسم المنافع. وينبغي استخدام هذه الموارد بطريقة استراتيجية للاستفادة من موارد إضافية وتغطية الثغرات الحرجة في التنفيذ البرامجي لتحقيق الفائدة النهائية للمزارعين، وهم المستفيدين النهائيين المحددين في المادة 18-5 من المعاهدة. وتم وضع الأدلة التشغيلية لصندوق الأغراض المتفق عليها وصندوق تقاسم المنافع، للتكيف والتطور مع احتياجات الجهات المانحة والمستفيدين، مما يزيد من إمكانية اجتذاب التمويل الكافي والمتنوع الذي يضمن منظوراً طويلاً الأجل.

12- وتم تصميم استراتيجية التمويل هذه لتحسين الروابط مع تنفيذ برامج العمل الأخرى للمعاهدة الدولية، مثل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، والتقارير الوطنية عن تنفيذ المعاهدة وفقاً لإجراءات الامتثال. كما أنها تحسن الروابط مع مجالات العمل الأخرى بما في ذلك خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ورصدها من خلال النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتنص خطة العمل العالمية الثانية على أنه من خلال رصد استراتيجية التمويل، سيتمكن الجهاز الرئاسي للمعاهدة من رصد الموارد المتاحة لتنفيذ خطة العمل العالمية الثانية.

13- وإدراكاً لدورها الحاسم في المعاهدة، تم تصميم استراتيجية التمويل ليتم استعراضها بانتظام. وهي تدمج الآن بين عمليات الرصد والتقييم والتعلم، وهيكلية فرص التمويل الجديدة وتحديد الثغرات وسدّها. وستتيسر اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) التي أنشأها الجهاز الرئاسي، هذه العمليات.

الأهداف الاستراتيجية

14- تهدف استراتيجية التمويل إلى تعزيز التوافر والقدرة على التنبؤ والشفافية والكفاءة والفعالية في توفير الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة المشمولة في المعاهدة، وذلك وفقاً للمادة 18 من المعاهدة.

15- وتعطي استراتيجية التمويل الأولوية لتنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها في البلدان النامية التي تصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتستخدمها على نحو مستدام.

ثالثاً- تمكين تنفيذ المعاهدة من خلال استراتيجية التمويل: النهج البرامجي

16- يهدف النهج البرامجي لاستراتيجية التمويل إلى تحديد المساهمات العديدة المقدمة من الشركاء بما يمكن من تنفيذ المعاهدة، والاعتراف بتلك المساهمات. كما أنه يحدد الثغرات في تنفيذها وتعبئة الموارد، ويعالجها. وهو يهدف إلى زيادة دعم الشركاء الحاليين والجدد، بما في ذلك من خلال مواصلة التعاون في التخطيط وفرص الإنفاق المشترك، وتحديد القنوات المناسبة لإقامة مثل هذه الروابط.

17- وقد تم تطوير إطار نتائج لاستراتيجية التمويل لدعم النهج البرامجي. ويرد إطار النتائج في الشكل 1 ويتم وصفه أيضاً في الفقرات أدناه.

الشكل 1: إطار نتائج استراتيجية التمويل



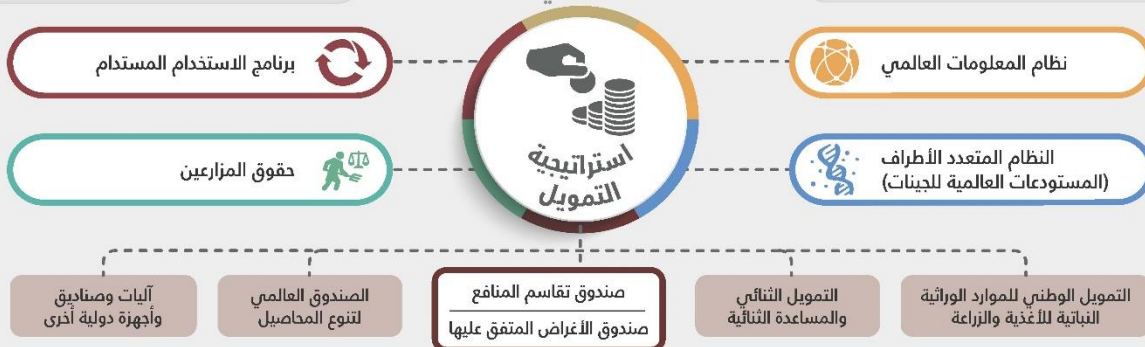
إطار نتائج استراتيجية التمويل



يستخدم المزارعون حول العالم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ويصونونها ويتقاسمونها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل في المزرعة، وزيادة توافر الأغذية الغنية بالمغذيات، والحد من الآثار الضارة على البيئة، وتعزيز القدرة على مقاومة صدمات الإنتاج. وتتم حماية التنوع البيولوجي للأمن الغذائي في المستقبل.



آليات التمكين في المعاهدة



شركاء التمكين



- الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من المراكز الدولية للبحوث الزراعية
- المؤسسات الدولية والإقليمية
- المنظمات غير الحكومية الدولية
- المنظمات الخيرية
- كيانات القطاع الخاص الأخرى

الأطراف المتعاقدة

- الأوساط الأكاديمية
- المؤسسات البيئية
- قطاع البذور
- وسائل الإعلام
- البنوك الجينية الوطنية
- الصناعات الغذائية

- المزارعون
- المجتمعات الأصلية والمحلية
- المجتمع المدني
- الباحثون
- المربون

18- تهدف المعاهدة الدولية إلى تحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، ويسهم صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام بشكل مباشر وغير مباشر في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء على الجوع)، و12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و13 (العمل المناخي)، و15 (الحياة على الأرض)، و17 (الشراكات لتحقيق الأهداف). ويرد ذلك في المستوى الأعلى لإطار النتائج.

19- تتمثل الأهداف الثلاثة للمعاهدة الدولية في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها. ويتحقق تقاسم المنافع من خلال المعاهدة عبر أنواع عديدة من تقاسم المنافع المتعدد الأطراف. وينعكس ذلك في المستوى الثاني من إطار النتائج.

20- ويحدد المستوى الثالث لإطار النتائج آليات تمكين المعاهدة والنوع الرئيسي لآليات التمويل والقنوات ضمن استراتيجية التمويل. وقد أنشأت المعاهدة عدداً من الآليات الفريدة التي تمكن من تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك على وجه الخصوص: استراتيجية التمويل نفسها؛ والنظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها الذي ينص على وجود مستودع عالمي للجينات لتمكين البحوث والتدريب والتربية في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ ونظام المعلومات العالمي؛ وبرنامج الاستخدام المستدام وحقوق المزارعين.

21- وتشمل استراتيجية التمويل مجموعة من آليات التمويل والقنوات التي تشمل:

(أ) قنوات التمويل التي لا تخضع لرقابة الجهاز الرئاسي المباشرة:

- 1- التمويل الوطني للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- 2- التمويل والمساعدة الثنائيين؛
- 3- الآليات والصناديق والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(ب) آليات التمويل التي يوفر لها الجهاز الرئاسي التوجيهات المتعلقة بالسياسات:

- 1- الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، الذي أبرم معه الجهاز الرئاسي اتفاقية تتعلق باستراتيجية التمويل؛

(ج) الأدوات الخاضعة لرقابة أو توجيهات الجهاز الرئاسي المباشرة:

- 1- صندوق الأغراض المتفق عليها؛

- 2- صندوق تقاسم المنافع.

22- وسيطلب نجاح استراتيجية التمويل مشاركة ومساهمة جميع الشركاء لتمكين تنفيذ المعاهدة الدولية على المستويين الوطني والدولي. وترد قائمة بالجهات الفاعلة ذات الصلة في المعاهدة في المستوى النهائي لإطار النتائج.

23- ويتم تقديم مساهمات مهمة للتنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية، ليست مساهمات مالية بحد ذاتها، بما في ذلك المساهمات العينية للمزارعين في مجال صون التنوع البيولوجي الزراعي. ويوفر شركاء التمكين للمعاهدة تقاسم المنافع غير النقدية من خلال مجموعة واسعة من الآليات. ويوفر تنفيذ استراتيجية التمويل وسيلة لتحديد أوجه التآزر بين توفير الموارد المالية وتقديم تقاسم المنافع غير النقدية، ووضع تدابير محددة حسب الحاجة لتعزيز تقاسم المنافع غير النقدية ضمن استراتيجية التمويل.

24- من أجل تعبئة الموارد للأنشطة والخطط والبرامج ذات الأولوية، لا سيما في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومع مراعاة خطة العمل العالمية، حدد الجهاز الرئاسي نطاقاً مستهدفاً لاستراتيجية التمويل يتراوح ما بين 0.9 و 1.1 مليار دولار أمريكي إضافي سنوياً على مدى فترة 10 سنوات، مع معلم بارز يتمثل في نسبة 40 في المائة ينبغي تحقيقه بحلول عام 2026.

25- ونظراً إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، فإن غاية استراتيجية التمويل تعتبر طموحة بالضرورة. وتهدف منهجية تحديد هدف استراتيجية التمويل إلى مستوى عالٍ من التنفيذ لجميع الإجراءات ذات الأولوية التابعة لخطة العمل العالمية والتي يتعين تحقيقها بحلول عام 2030. ومع ذلك، هناك العديد من التحذيرات التي يجب أن تفهمها الأطراف المتعاقدة والشركاء الذين يمكنون المعاهدة.

(أ) في حين أنه قد تم استخدام منهجية شاملة لأول مرة لاحتساب الغاية، فإنه لا يزال هناك العديد من مجالات عدم اليقين التي يجب تسليط الضوء عليها. ويجب النظر إلى عملية وضع غاية استراتيجية التمويل على أنها عملية تكرارية، وسيتم تحسينها بمرور الوقت مع توفر المزيد من المعلومات حول تدفقات التمويل من جميع الشركاء الذين يمكنون المعاهدة. وتشمل القيود على المنهجية الحالية إمكانية الحساب المزدوج، وقلة الإبلاغ، والحاجة إلى تقدير التدفق الحالي للموارد. وفي حين أن أولويات خطة العمل العالمية تتحقق في الواقع بطريقة متضافرة وشاملة، إلا أن المنهجية لا تفترض أن هناك أي ترابط بينهما.

(ب) ويجب تحقيق هدف التمويل الشامل من خلال قنوات متعددة ومن خلال شركاء تمكين متعددين للمعاهدة. وتوفر الأطراف المتعاقدة الموارد المالية لدعم الأنشطة الوطنية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها. ويستثمر القطاع الخاص في مجال التربية وتوسيع نطاق البحث والتطوير في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويدعم المانحون المعاهدة من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويدعم الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل الصون في خارج الموقع الطبيعي. وستساهم المنظمات الخيرية ومصادر وآليات التمويل الجديدة والمبتكرة أيضاً في تحقيق الغاية.

(ج) وتستند منهجية تحديد الغاية إلى المعلومات المتاحة عن حالة تنفيذ خطة العمل العالمية الثانية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي تعتمد على التقييمات الوطنية التي أجرتها نقاط الاتصال الوطنية.

26- وعند الدعوة إلى زيادة الموارد من أجل تنفيذ المعاهدة، من المسلم به أن هناك حاجة أيضاً إلى استخدام الموارد الحالية بكفاءة وفعالية أكبر، ويمكن دعم ذلك، في جملة أمور، من خلال استخدام أوجه التآزر التي يمكنها النهج البراهجي.

27- وسيتم استعراض هذه الغاية بشكل دوري من خلال المراجعات المنتظمة لاستراتيجية التمويل بشكل عام، وفقاً لإرشادات إطار الرصد الوارد في القسم الخامس.

28- ويدعو الجهاز الرئاسي جميع الأطراف المتعاقدة والأعضاء الآخرين في منظمة الأغذية والزراعة وجميع الشركاء المعنيين في المعاهدة، إلى الاضطلاع بدور نشط في تعبئة التمويل اللازم لبلوغ الغاية المحددة لاستراتيجية التمويل. ويجب بذل جهود تعبئة الموارد وتخصيصها وفقاً للمادتين 4-18 و 5-18 من المعاهدة الدولية.

29- وبغية التوصل إلى غاية استراتيجية التمويل بحلول عام 2025، يقوم الجهاز الرئاسي بما يلي:

(أ) دعوة الأطراف المتعاقدة إلى تعزيز دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزانيات والأولويات الوطنية للحصول على الدعم من الجهات المانحة والتمويل الخارجي، بما في ذلك تحديد الأولويات الوطنية لنظام التوزيع الشفاف للموارد التابع لمرفق البيئة العالمية؛

(ب) دعوة الأطراف المتعاقدة إلى تبادل المعلومات عن نتائج زيادة دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الميزانيات الوطنية والأولويات الوطنية مع الأمانة، والطلب إلى الأمانة استخدام هذه المعلومات لتطوير أدوات استراتيجية يمكن أن تستخدمها جهات الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات للاستفادة من الموارد الجديدة؛

(ج) تشجيع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على تعزيز تنفيذ الاستراتيجية وزيادة إدماج تنفيذ المعاهدة في برامجها، وزيادة إبرازها والاعتراف بها؛

(د) تشجيع الأطراف المتعاقدة على تبادل المعلومات حول نتائج وأثر مبادرات الجهات المانحة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة مع الأمانة، والطلب من الأمانة استخدام هذه المعلومات في تطوير أدوات ومنتجات للاتصال، للمساعدة في جهود تعبئة الموارد وزيادة إبراز الجهات المانحة والاعتراف بها؛

(هـ) الطلب من الأمانة أن تزيد إبراز الجهات المانحة التي تقدم مساهمات طوعية للآليات الخاضعة لرقابتها أو إرشادتها، والاعتراف بها، مثل صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها، بما في ذلك من خلال مبادرات العلاقات مع الجهات المانحة وتقديم التقارير لها؛

(و) دعوة الآليات والصناديق والأجهزة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك في إطار برامج منظمة الأغذية والزراعة، والشراكات مع مرفق البيئة العالمية، والآليات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى زيادة الأولوية والاهتمام الموليين للمعاهدة؛

(ز) دعوة الأمانة إلى إنشاء شبكة من شركاء التمكين في المعاهدة الذين نجحوا في دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في برامج أكبر معنية بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، وتبادل الدروس المستفادة لبناء قدرة الآخرين على المشاركة في مثل هذه البرامج؛

(ح) دعوة لجنة التمويل إلى وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من صناعات تجهيز الأغذية، على النحو المطلوب في المادة 13-6 من المعاهدة؛

(ط) دعوة لجنة التمويل إلى تطوير مجموعة من المبادرات لتعبئة الأموال من مصادر وآليات مبتكرة؛

(ي) دعوة لجنة التمويل إلى تعزيز رصد استراتيجيات التمويل والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراضات عامة للتدفقات المالية إلى مجالات تنفيذ المعاهدة، من خلال الجمع بين الأدوات الحالية وكذلك أدوات الجهاز الرئاسي والمؤسسات الأخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن مدخلات الخبراء؛

(ك) دعوة لجنة التمويل إلى وضع معايير للسياسات ذات الصلة، للحصول على مساعدة محددة في إطار استراتيجية التمويل للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تعد مساهماتها في تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف كبيرة، و/أو ذات احتياجات خاصة، كما هو مطلوب في المادة 13-4 من المعاهدة.

30- وستلعب لجنة التمويل التابعة للجهاز الرئاسي دوراً رائداً في النهوض بتنفيذ هذا النهج البرامي ورصده، بما في ذلك من خلال التدابير الموضحة أعلاه وفي اختصاصاتها.

رابعاً- النهج البرامي والأدوات الخاضعة لتوجيهات الجهاز الرئاسي وسيطرته المباشرة

31- كما هو موضح في إطار النتائج، يُعتبر صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها ضروريين لتحقيق النهج البرامي لاستراتيجية التمويل وسيلعبان دوراً تحفيزياً في تنفيذها.

32- أنشأ الجهاز الرئاسي صندوق الأغراض المتفق عليها في عام 2006. وهو حساب أمانة تابع لمنظمة الأغذية والزراعة لأغراض متفق عليها بين جهة مانحة وأمين الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية. ويلعب الصندوق دوراً حاسماً في تنفيذ قرارات الجهاز الرئاسي، ولا سيما تعزيز الآليات العالمية لتمكين المعاهدة، وتنفيذ الأولويات المتفق عليها، وبناء القدرات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتسهيل عملية صنع القرار للجهاز الرئاسي لتعزيز تنفيذ المعاهدة. ويوفر الصندوق آلية مرنة سريعة الاستجابة للأمين من أجل تأمين الأموال من مجموعة من الجهات المانحة، وإدارتها، للمضي قدماً في التنفيذ البرامي للمعاهدة. ويحتوي الملحق 1 على دليل عمليات الصندوق، الذي يعرض التفاصيل عن النطاق، وحشد الموارد، والمعلومات، والإبلاغ.

33- يعتبر صندوق تقاسم المنافع عنصراً أساسياً في استراتيجية التمويل والنظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وإن الصندوق هو الآلية التشغيلية لتلقي المنافع النقدية الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف واستخدامها وتقاسمها، على النحو المحدد في المادة 19-3-3 (و) من المعاهدة. وقد أنشأ الجهاز الرئاسي صندوق تقاسم المنافع، وهو أخذ في التطور منذ أن بدأ تشغيله لأول مرة في عام 2009؛ ويعدّ دمجاً في النهج البرامي لاستراتيجية التمويل خطوة أخرى في مجال تطويره.

34- تُستمد المنهجية المستخدمة لحساب الغاية الخاصة بصندوق تقاسم المنافع من المنهجية المستخدمة لاحتساب الغاية العامة لاستراتيجية التمويل، والتي تهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من التنفيذ لجميع المجالات ذات الأولوية لخطة العمل العالمية بحلول عام 2030. وبالتالي، تنطبق قيود مماثلة على النحو المشار إليه في الفقرة 25.

35- كما هو محدد في الدليل التشغيلي لصندوق تقاسم المنافع، يركز النهج البراجمي لصندوق تقاسم المنافع على ما يلي:

- مجال الأولوية 2 لخطة العمل العالمية الثانية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: دعم إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتحسينها في المزرعة؛
- ومجال الأولوية 11 لخطة العمل العالمية الثانية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: تشجيع تنمية وتسويق جميع الأصناف، وفي المقام الأول أصناف المزارعين/الأصناف البدائية والأنواع غير المستخدمة على النحو الأمثل.

ومع ذلك، فإن النهج البراجمي يضع ممارسات داعمة ومبادرات تمكينية لتنفيذ الأولويات الأخرى لخطة العمل العالمية الثانية.

36- يحدد الجهاز الرئاسي نطاقاً مستهدفاً لصندوق تقاسم المنافع:

بحلول عام 2025، يجب أن يصل الدخل السنوي لصندوق تقاسم المنافع إلى ما بين [أ - ب] مليون دولار أمريكي لكي يتسنى لصندوق تقاسم المنافع المساهمة بنسبة [ج - د] في المائة من الجهد المتعدد الأطراف والثنائي لتحقيق مستوى مرتفع من التنفيذ في مجالي الأولويات 2 و 11 بحلول عام 2030.

37- وتمشياً مع الغاية العامة لاستراتيجية التمويل، سيتم استعراض غاية صندوق تقاسم المنافع بشكل دوري من خلال عمليات الاستعراض المنتظمة لاستراتيجية التمويل.

38- ووفقاً للمادة 13-3 من المعاهدة الدولية، المستفيدون الرئيسيون من صندوق تقاسم المنافع هم المزارعون في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تصون الموارد الوراثية النباتية وتستخدمها بشكل مستدام.

39- ويدعم صندوق تقاسم المنافع الإدارة والتحسين في الموقع الطبيعي وفي المزرعة، ويخلق الروابط مع جهود الصون الأوسع نطاقاً خارج الموقع. وهو يعزز ويسهل عمليات تبادل البذور بين المزارعين، ويمكن تدفق مواد الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من المزارعين إلى المجموعات خارج الموقع والعكس بالعكس. وقد بذلت المشاريع الممولة جهوداً لتحسين سلاسل قيمة البذور المحلية، ولإتاحة مجموعة واسعة من الأصناف المكثفة والمحسنة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتم دعم جهود تربية النباتات بمشاركة المزارعين وتعزيز القدرة على تطوير أصناف تتكيف بشكل خاص مع الظروف الاجتماعية والبيئية، وتكون ذات جودة عالية.

40- ويجمع دليل العمليات لصندوق تقاسم المنافع الوارد في الملحق 2 بين تعبئة الموارد وتخصيصها وصرفها بطريقة متكاملة. وقد تم دمج الدروس المستفادة من دورات المشاريع السابقة في تطوير الدليل، الذي يحتوي الآن على سرد ونظرية للتغيير لصندوق تقاسم المنافع للفترة 2020-2025.

خامساً- التنفيذ والرصد والاستعراض وإعادة التخطيط

41- تقديراً لدورها الحاسم في المعاهدة، تم تصميم استراتيجية التمويل ليتم استعراضها بانتظام وتحسينها بشكل مستمر، ولكي تظل ديناميكية وسريعة الاستجابة وذات صلة. وهي تدمج بين عمليات التنفيذ، والرصد، والتقييم، والتعلم، وتحديد الثغرات وسدها.

42- ستقوم لجنة التمويل التي أنشأها الجهاز الرئاسي برصد ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل بانتظام، وتقديم توصيات بشأن التعديلات، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاتها. ويمكن مراجعة الاختصاصات وفقاً لدورات استراتيجية التمويل. وستقوم اللجنة بإطلاع الجهاز الرئاسي بانتظام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التمويل. وستوفر استعراضاً شاملاً لاستراتيجية التمويل بعد فترة 5 سنوات لكي ينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته اللاحقة.

43- وستقدم الأطراف المتعاقدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة المعلومات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التمويل العامة، ويرصدها واستعراضها، في فترات تقديم التقارير التي وافقت عليها اللجنة. وستعمل لجنة التمويل بالتعاون مع لجنة الامتثال للاتفاق على أفضل السبل لإدماج المعلومات ضمن الصيغ القائمة لرفع التقارير.

44- وستضع اللجنة خطة تشغيلية لتنفيذ استراتيجية التمويل التي سيتم استعراضها وتحديثها كل سنتين، وستشمل الاعتبارات التالية المتعلقة بتنفيذها ورصدها واستعراضها وإعادة التخطيط لها:

(أ) يجب أن تكون عملية تنفيذ استراتيجية التمويل ورصدها واستعراضها عملية ديناميكية، وأن تدعم النهج البرامجي الموضح في استراتيجية التمويل هذه.

(ب) ستتم مراجعة أهداف استراتيجية التمويل وصندوق تقاسم المنافع بشكل دوري. وسيشمل ذلك رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات، واستعراض الغايات ذاتها، وتحديد الثغرات، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراضات عامة للتدفقات المالية إلى مجالات تنفيذ المعاهدة من خلال الجمع بين الأدوات الحالية للجهاز الرئاسي والمؤسسات الأخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن مدخلات الخبراء.

(ج) الرصد الدوري والإبلاغ عن استخدام قنوات التمويل المختلفة وبيئة الجهات المانحة لإجراء التعديلات اللازمة وتحديد فرص التمويل الجديدة وهيكلتها.

(د) استعراضات كل سنتين لتنفيذ استراتيجية التمويل واستعراض استراتيجي كل خمس سنوات.

(هـ) تُحدد أطر الرصد والتقييم لصندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها في أدلة العمليات وهي تشمل تقديم التقارير المنتظمة إلى الجهاز الرئاسي. وتعتبر هذه الأطر جزءاً لا يتجزأ من رصد استراتيجية

التمويل. ويجب أن تكون عملية رصد واستعراض استراتيجية التمويل الشاملة عملية متسقة مع هذه العمليات. ونظراً إلى أن الصندوقين يخضعان لرقابة الجهاز الرئاسي، فإن صندوق تقاسم المنافع وصندوق الأغراض المتفق عليها يخضعان أيضاً للإجراءات الموحدة المعمول بها في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك عمليات المراجعة والتقارير المالية.

(و) يجب أن تراعي عملية رصد واستعراض استراتيجية التمويل عمليات الرصد، والتقييم، والتعلم من الدروس والخبرات والمعلومات المكتسبة، في الاستعراضات السابقة لاستراتيجية التمويل، وفقاً لما قرره الجهاز الرئاسي من خلال الفقرة الثانية -3، من القرار 2017/3.

(ز) ينبغي أن يدعم تنفيذ استراتيجية التمويل واستعراضها وتحسينها بانتظام، تعزيز آليات المعاهدة الأخرى، مثل النظام المتعدد الأطراف (القرار 2015/2، الفقرتان 1 و2).